# الثغرات المنهجية المؤثرة على جودة الرسائل الجامعية بالجزائر

## دراسة تطبيقية لرسائل الدكتوراه في كلية العلوم الانسانية والاجتماعية لجامعة تبسة

## Methodological Gaps Affecting the Quality of university these in algeria An applied study for doctoral these at the facuty of humanities and social science, university of tebessa

وحيد دراوات*

جامعة العربي التبسي تبسة

wahid.draouet@univ-tebessa.dz

رياض شاوي

جامعة العربي التبسي تبسة

riad.chaoui@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2022/08/04 تاريخ القبول 2022/09/29 تاريخ النشر 2022/10/13

**ملخص:**

هدفت الدّراسة إلى بحث الثّغرات المنهجية المؤثّرة في جودة الرّسائل الجامعية بالجزائر. وذلك عبر القيام بدراسة نقدية لجميع رسائل دكتوراه علوم، المودعة في ملفات الأساتذة المؤهّلين،بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة تبسة.عددها 32 مذكرة.واعتمادًا على الطريقة الوصفية، وعلى استمارة تضمّنت محاور الأبعاد التحليلية المتوافقة مع المراحل المنهجية لإنجاز المذكرة؛تتبع الباحثان أجزاء هذه الرسائل وتفاصيلها النظرية والإجرائية بالنقد والتحليل، مستخلصين جملة من الأخطاء؛كافتقارها إلى بُنى نظرية واضحة، وعدم الإحاطة بالأدبيات المعرفية للدراسات السابقة. وضعف التحكم في الإجراءات المنهجية، وفي تصميم العينات، واختيار الأساليب الكمية والكيفية المناسبة.بالاضافة القصور في

* المؤلف المراسل

عرض النّتائج وتفسيرها، مع سطحية تحليلها،وصولا إلى العجز في بلورة صيغ علمية تثري المعرفة.

**الكلمات المفتاحية:** البحث العلمي؛ رسائل الدكتوراه؛ الثغرات المنهجية؛ الباحث؛ منهجية البحث.

***Abstract:*** :
The study aimed to identify the methodological gaps affecting the quality of university theses in Algeria. All doctoral theses (32 Ph.D. theses) deposited in the habilitated professors' files at the FHSS, Laarbi Tebessi University were critically examined. Depending on the descriptive approach, the researchers followed portions of these theses and their theoretical and procedural details with criticism and analysis, and the results showed a set of errors; such as the lack of clear theoretical structures, the poor control over methodological procedures, sampling
***key words****:* scientific research; doctoral theses; methodological gaps; researcher; research methodology

**مقدّمة:**

تعاني الرسائل العلمية المقدمة من قبل الباحثين أو الطلاب في المستويات الجامعية المختلفة من ضعف كبير سواء في جانبها النظري أو التطبيقي بالإضافة إلى افتقادها إلى السلامة اللغوية المنطقية، وكما هو معلوم فان جودة الدراسات الأكاديمية تتوقف على مجموعة من الاعتبارات التي ينبغي أن تتوفر في الأعمال العلمية والتي تشكل شروطا ضرورية لا بد منها لقبول تلك الأعمال وضمها إلى دائرة الأبحاث التي تحمل صفة العلمية وتنسب إلى العلم ويكون أصحابها من أهله، وتساهم بالتالي في زيادة الرصيد المعرفي، وتمكن من الكشف عن الحقائق وإجلاء الغموض عن الحوادث وتؤدي إلى فهم الظواهر وحل جزء من المشكلات التي تواجه الإنسان وتعينه في تيسير شؤون حياته وتنظيمها، كما ان هذه الأعمال ينبغي أن تتلافى جملة من النقائص والمعايب التي تحد من فائدتها وتقدح في علميتها وتؤثر على مصداقية أصحابها وتلقي بها في زوايا النسيان، وتبقى حبيسة أدراج الكتمان. وتحاول هذه الورقة البحثية التعرف على مواضع القصور

التي تميز تلك الدراسات والتي أفضت بها إلى براثن الرداءة، وساهمت بذلك في الخفض من شأن جامعاتنا وأوضعت من درجة تصنيفها في سلم التقدم العلمي وجعلتنا في مؤخرة الركب الحضاري للأمم. وذلك انطلاقا من السؤال التالي: **ما الثغرات المنهجية المؤثرة على جودة رسائل الدكتوراه في الجامعة الجزائرية؟**

ويكون منحى الإجابة عن هذا السؤال من خلال المحاور التالية:

- التعرف على خصائص البحوث العلمية الجيدة.
- الكشف عن مواضع القصور التي تميز الدراسات العلمية المقدمة في الجامعة.
- رصد أهم المعوقات التي تحد من القيمة العلمية لتلك الدراسات.

## 1/ مفاهيم أساسية:

### –مفهوم البحث العلمي:

خلافا للكثير من المفاهيم المستخدمة في العلوم الاجتماعية والإنسانية –التي كثر حولها الجدل وشكلت بؤرة اختلاف بين آراء الباحثين مما أدى إلى اضطراب معانيها ودلالاتها– يعد مفهوم البحث العلمي من الأكثر المفاهيم حيادية، حيث نلاحظ أن كثرة تعاريفه لم تزد معناه إلا ثراءً وقوة؛ لذا فلن نقف عنده مطولا، وسنتناول بعضًا من المحاولات التي اجتهدت في صياغته صياغة جمعٍ ومنعٍ، وأولها تعريف أحمد بدر في كتابه (أصول البحث ومناهجه) حيث يقول أن: "البحث العلمي هو وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل مشكلة محددة، وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة، التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة"[1] ، وهو بذلك يضع البحث العلمي موضع الوسيلة لا موضع الغاية، وهدفه هو حل مشاكل الواقع المعيش، ويلتقي في السياق ذاته مع ما أورده خضر عبد الفتاح بقوله أن البحث العلمي هو: "عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى الباحث، من أجل تقصي

الحقائق في مشكلة معينة تسمى موضوع البحث، بإتباع طريقة علمية منظمة تسمى منهج البحث، بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المسائل أو المشكلات المماثلة، تسمى نتائج البحث [2]. إلا أن هذا التعريف أضاف بالمقارنة مع الأول بعدًا جديدا من أبعاد المعرفة العلمية، وهو بعد التعميم، الذي يعتبر أحد خصائص المعرفة العلمية.

- كما عرف كيرلنجر (kerlinger ) البحث العلمي على أنه جهدًا منظمًا ومضبوطًا امبريقيًا، بمعنى أن أساسه البحث في الواقع المحسوس، وأما أموري (Emory) فعرفه بأنه استفسار منظم، جرى تصميمه كي يزودنا بمعلومات لحل مشكلة، كما عرفه يونغ (young) على أنه الفهم المنظم والذي يهدف إلى اكتشاف حقائق جديدة أو توضيح وفحص حقائق قديمة والتي من شأنها تسهيل دراسة السلوك الإنساني[3].
- وقد اشتركت التعريفات السابقة الذكر سواء بصورة ضمنية أو تصريحية في محاور أساسية تشكل الأبعاد الرئيسية للممارسة البحثية العلمية، كالتنظيم؛ الذي يقصد به إتباع منهجية واضحة ودقيقة تتماشى وخصائص الظاهرة المدروسة، والواقعية؛ التي يقصد بها الابتعاد عن كل مالا يمكن قياسه؛ مثل الظواهر التجريدية والميتافيزيقية. وقد لخص حاجي خليفة التأليف في الموضوعات البحثية في سبعة أقسام لا يؤلف عالم عاقل إلا فيها وهي: إما شيء لم يسبق إليه، أو شيء ناقص يتممه، أ، شيء مغلق يشرحه، أو شيء طويل يختصره دون أن يخل بشيء من معانيه، أو شيء متفرق يجمعه،أو شيء مختلط يرتبه، أو شيء أخطأ فيه مصنفه فيصلحه"[4] ، ومن هنا يمكن القول بأن البحث العلمي هو مجموع الخطوات المنهجية المرتبة والمترابطة التي تهدف إلى الكشف عن الحقائق الواقعية، وتقديم معارف ذات مصداقية، متعلقة بحقل محدد من المجالات المعرفية.

**–رسالة الدكتوراه:** " رسالة الدكتوراه هي عمل بحثي، يسمح لصاحبه بإبراز قدراته المعرفية، واثبات جدارته على القيام بمهمة الباحث"[5] لذلك تحتاج لجهدٍ كبير ودقيقٍ،

وأكثر ضبطِ، وهي أرقى بحث أكاديمي يسمح بنيل شهادة جامعية؛ ورسائل الدكتوراه التي كانت محل دراستنا هي الخاضعة للمرسوم التنفيذي رقم 98-245 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1419هـ الموافق ل17 أوت 1998 الذي يحدد شروط الحصول على شهادة دكتوراه علوم.

– **الباحث**: نطلق في بحثنا هذا مفهوم باحث على كل من قدم عمل بحثي أكاديمي من أجل الحصول على شهادة دكتوراه علوم بشروط القانون سابق الذكر، ثم قدم عمله هذا من أجل الحصول على التأهيل الجامعي.

**2/ الإجراءات المنهجية للبحث:**

**–طريقة البحث**: استخدم الباحثان في هذه الورقة البحثية الطريقة الوصفية، من خلال تحليل أعمال الباحثين وفق مستويات أساسية تتوافق مع المراحل الكبرى للبحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، حيث تعلق المستوى الأول بطريقة اختيار الموضوع وضبط عنوانه، وأرتبط المستوى الثاني ببناء مشكلة الدراسة ومختلف تعلقاتها، وأهتم المستوى الثالث باستخدام التراث النظري وتوظيف الدراسات السابقة، وخُص المستوى الرابع بإجراءات الدراسة وحدودها ومنهجها، وأما المستوى الخامس فعُنِي بقراءة نتائج الدراسات وأسلوب تحليلها ومناقشتها.

وقد قام الباحثان بعملية مسحية لجميع مذكرات الدكتوراه المودعة ضمن ملف تأهيل الأساتذة على مستوى الكلية من سنة 2014 إلى غاية ديسمبر 2018، والتي بلغ عددها 32 رسالة، موزعة على أربع تخصصات هي: علم الاجتماع؛ التاريخ؛ علم المكتبات؛ الإعلام والاتصال.

**–الحدود الزمانية**: استغرقت عملية البحث مدة خمسة أشهر، جرى خلالها إعداد استمارة لتحليل وقراءة هذه الرسائل، وهي مقسمة إلى قسمين: قسم أول احتوى

البيانات العامة، كالتخصص وسنة مناقشة الرسالة، وقسم ثان تضمن محاور مستويات التحليل الخمس المذكورة أعلاه، وهي مفصلة في الجداول اللاحقة.

**3_خصائص البحث العلمي الجيد:**

تعد السيرورة البحثية إحدى أصعب مهام الإنسان على وجه الأرض، حيث كانت ولا زالت السبيل الأهم لبلوغ التقدم والازدهار وتحيق السعادة، وتكمن صعوبتها في كون الباحث ملزم خلالها بإتباع جملة من الضوابط المنهجية وبالتحلي بطائفة من القواعد الأخلاقية، وقبل ذلك وجب أن يتزود برصيدٍ معرفيٍ متماسكٍ، حتى يستطيع خوض المغامرة البحثية المليئة بالصعوبات والمشاق لان البحث العلمي هو "عملية منطقية، وعقلانية، ومنظمة، وموضوعية موجهة لفهم الواقع الاجتماعي" [6] ، ومن أجل أن يكون للبحوث العلمية جودة معرفية وفائدة عملية بحث فلاسفة العلم وعلماء المنهجية منذ ابن خلدون في الشرق وفرانسيس بيكون في الغرب عن كل السبل والشروط التي تحقق ذلك؛ ونستعرض هنا أهم الخصائص التي تحدد الملامح الأساسية لبحثٍ علميٍ جاد.

رغم الاختلافات القليلة التي قد نجدها حول بعض القضايا المنهجية من مفكر لآخر، إلا انه توجد الكثير من النقاط المشتركة التي ألح معظم المهتمين على وجوب توفر الحد الأدنى منها لقبول نتائج تلك الأبحاث العلمية، وفي هذا الإطار يشير كلود برنار إلى الملامح العامة والرئيسية لأي بحث يأخذ صفة العلمية فيقول: "أولا إن العلم لا يحصل إلا في المعمل ووفقا للحاجة العملية، وثانيًا إن العلم يجب ألا يسبق في ذهن العالم بمذهب فلسفي معين، يسير وفقا له أبحاثه، وثالثا، أن المناهج تختلف باختلاف العلوم، لان روح هذا العالم الفيزيائي غير روح ذلك العالم الكيميائي، وليس ثمة منهجًا واحدًا في العلوم كلها أو في طائفة منها بأكملها" [7] .

ولقد انطلق كلود برنار وهو بصدد صياغة مفهوم البحث العلمي متأثرًا بتخصصه المعرفي في مجال الطب والفيزيولوجيا، فوضع التجربة على رأس تلك الخواص، ثم انتقل إلى

الحديث عن تلك العلاقة الوثيقة بين طبيعة الموضوع والمنهج المتبع، وهي إشارة إلى التعدد في مناهج العلوم، الناتج عن اختلاف طبيعة البحوث وأهدافها، كما أنه أكد في بداية كلامه إلى ضرورة الابتعاد عن الأفكار المسبقة والأحكام القيمية، لأنها تبعد عن الموضوعية وتغفل عن الحقائق الواقعية، وحينها لن تكون للعملية البحثية جدوى ولا غاية عملية، لان فهم الأحداث والظواهر" يقتضي بطبيعة الحال القدرة على تحديد الصفات والخصائص وقياسها بالوصف الكمي والكيفي من جهة، وتفسير حدوث الأحداث ووقوع الظواهر بتحديد الأسباب والعوامل المؤدية إليها من جهة ثانية، وتحديد علاقة الظواهر والأحداث ببعضها البعض من جهة أخرى" [8].

وما سيأتي عرضه من توصيف لخصائص البحوث العلمية فهو متعلق بشروط جودتها التي تحقق الفوائد المرجوة منها، ودونها يكون البحث مجرد تضييع للجهد وإهدار للمال، أو يكون القصد من وراءه تحقيق مصالح فردية ضيقة.

**–الموضوعية:** "ويقصد بها الحياد التام في البحث، والبعد عن تأثير الأهواء والانفعالات، واثبات ما يتكشف للباحث بالحق وحسبما تقود إليه الأدلة وخالف ميله وهواه" [9]، وحري أن نوضح هنا أن مسألة الموضوعية قد أخذت حيزًا واسعًا في الجدل القائم حول المعرفة العلمية منذ عقود، بل من قرون، ويرجع ذلك باعتقادنا إلى سوء فهم مسألة الموضوعية، حيث أن التحلي بالموضوعية إنما يكون في مواقع محدودة من البحث العلمي، مثل عرض الآراء المخالفة لاتجاهات الباحث وكموضع قراءة النتائج وتفسيرها، أما بعد ذلك فيمكن للباحث أن يبين موقفه من الموضوع، متجنبًا في ذلك الخلط بين وجهة نظره الخاصة، والحقائق العلمية المثبتة بالأدلة والبراهين العقلية، أو المثبتة بالملاحظات الميدانية المسجلة بالقواعد المنهجية المتعارف عليها.

**–الواقعية وروح النقد:** إن المعرفة العلمية جاءت لتحل محل المعرفة العامية القائمة على التفسيرات التخمينية والحدسية، وبالتالي فقد تأسست منذ البداية على توظيف العقل

النقدي الفاحص للظواهر في تجلياتها الواقعية، لا كما يصورها لنا الآخرون، ومن الملائم أن نشير إلى انه لا يمكننا الاستفادة من تراث الفكر الإنساني إلا بطريقة فحص مضامينه، باستحضار ملكة النقد لدى الباحث.

وينبغي أن تتوفر في عملية النقد ثلاثة جوانب، وهي:

*مناقشة الحقائق والمبادئ المعروفة في المجال الذي يدرس فيه الباحث، دون خروجه عن الأطر المعرفية والشروط العلمية المقررة في حقل التخصص.

*أن تكون الحجج والبراهين التي يقدمها الباحث في تفسيراته النقدية واضحة ومعقولة، بمعنى أن تكون منطقية، وبذلك فان التعميمات والنتائج التي يصل إليها الباحث يجب أن تعتمد على الحقائق المدعمة بالأدلة.

* يجب أن يكون التدليل العقلي وهو الأساس الذي تستند عليه عملية النقد أمينا وكاملاً، حتى يتمكن القارئ من متابعة النتائج التي قررها الباحث والسياق الذي ناقشها فيه. [10]

والبحث العلمي الواقعي يحتاج إلى لغة يتحاور من خلالها مع الواقع الملموس، تتجسد في المفاهيم مبنية بطريقة منطقية، لان "القضايا التفسيرية ينبغي أن تكون نتاجًا لعمل عقلاني قائم على المنطق وعلى نظام مفهومي مكون بطريقة معقولة" [11].

**–الأصالة:** "ويقصد بالأصالة في البحث العلمي تميز الأفكار الواردة في البحث بالجدة والأهمية البحثية، وتميز الباحث بالاستقلال الفكري ومعايشته الواقع"[12] ، ويمكن أن نتلمس هذه الصفة في بناء الإشكالية وفي طريقة التفسير وعرض الاستدلالات، وذلك من خلال تحقيق ما يسميه غاستون باشلار بالقطيعة المعرفية، "ويحتاج القطع إلى نسق مفهومي منظم، وقادر على التعبير عن المنطق الذي يفترضه الباحث أساس الظاهرة" [13]، وعند تحقق ذلك فقط تكون الإضافة العلمية والعملية.

**–الأمانة العلمية:** وهي إحدى ابرز الانشغالات المتداولة في الوسط الاكاديمي حاليا، حيث سعى رجال القانون إلى سن جملة من القوانين للحد من الانتشار الواسع لظاهرة السرقات العلمية، خاصة في ظل التغير القيمي الذي تشهده المجتمعات الناتج عن ثورة الاتصالات، ذلك أن الأمانة العلمية "تقتضي أن يحافظ المرء على حقوق الغير، بوازع من أخلاقه وضميره، لا بتأثير الخوف من الجزاء" [14]، إلا أن غياب الوازع الأخلاقي قد حتم إصدار تلك القوانين الرادعة. ومن زاوية أخرى فان المحافظة على الملكيات الفكرية يتطلب من الباحث الإلمام بقواعد الاقتباس والإحالة حتى لا يقع في السرقات العلمية دون قصد.

بالإضافة إلى الخصائص المذكورة آنفا، يمكن أن نشير إلى أخرى نوردها في النقاط التالية: التنظيم، والارتباط بمشكلة محددة، ووضوح الأهداف والغايات، وتحري بساطة الأسلوب ودقته تجنبا لكل غموض وتأويل.

**4_ خصائص الباحث:**

انه لمن الضرورة بمكان أن نبين استحالة تحصيل جودة البحوث العلمية ما لم يتصف الباحثون بمميزات مخصوصة، تكسيهم روح علمية عالية، وتمكنهم من سبر أغوار الظواهر الاجتماعية التي يميزها التعقيد والترابط، وان "أبرز سمة للباحث العلمي هي تمسكه بالاتجاهات العلمية، فالذي لا يمتلك الاتجاهات العلمية لا يتمكن من استخدام الطريقة العلمية" [15]؛ فالطريقة العلمية هي السبيل الخاص والوحيد الذي يمكن الباحث من تحقيق مهامه المنتظرة والتي حددتها أدبيات المركز الفرنسي للبحث العلمي (cnrs) بالقول: " إن مهمة الباحث تتأسس على قيامه بالنشاطات الرئيسية التالية: الإنتاج العلمي، تثمين نتائج البحوث، ونشر وبث المعرفة العلمية[16] "، وبذلك يمكن أن نختصر الخصائص الأساسية الواجب توفرها في كل باحث في الاتي:

**–القدرة على تجاوز المنظومات الفكرية الخاطئة:** لا يشكل الإلمام بالمجال المعرفي والتخصص العلمي وحده شرطًا يُمَكِن المتعلم أن يرتقي إلى مرتبة باحث؛ وهو يصل إلى هذه المرتبة فقط حين تتوفر فيه مجموعة من الخصائص، أهمها على الإطلاق أن يكون قادرًا على أن يتخلص من رواسب التفكير العامية التي ترى الظواهر وفق اتجاهات النفسية وميولاتها الشعورية، فالباحث عليه أن يضع مسافة معنوية بينه وبين الظاهرة المدروسة في سياق تخليص موضوع البحث من كل عوالق المعارف غير العلمية والتأسيس لمبدأ القطيعة المعرفية، حيث "يرتكز القطع تحديدًا على فهم أي علاقة من الأحكام المسبقة والبديهيات الخاطئة التي توهمنا فقط بأننا نفهم الأشياء"[17] .

**– القدرة على البرهنة والتفسير:** على عكس الإيمان بالغيبيات فان الافتراضات والقوانين العلمية تحتاج إلى حجج ودلائل منطقية، لتلقى الاعتراف والقبول، بالإضافة إلى ذلك "فليس لأي افتراض أن يتبوأ مكانة علمية إلا بقدر ما يكون قابلا لان يثبت بمعلومات من الملموس" [18] وتصبح بعد ذلك بعد قابلة لتطبيقها في الحياة الاجتماعية، وتحقيق الغاية العملية للمعرفة العلمية، وتتطلب خاصية القدرة على البرهنة والتفسير ذكاءً حادً وخيالا علميا واسعًا، "فالعقل يجب أن يبقى متيقظًا في هذه العلوم، وأن على الفكر العلمي أن يكون فيها أكثر تطورًا "[19]، بالإضافة إلى خبرة معتبرة في مجال البحث الأكاديمي.

**–التحلي بروح الجدية والمثابرة:** يقصد بها تلك السمات الشخصية التي تدفع بالباحث إلى آخر مراحل البحث وكله إصرار على تحقيق أهدافه التي رسمها في البداية، دون أي تنازل أو تراجع في حالة مواجهته لصعوبات علمية أو عملية، لان"البحث العلمي هو نشاط جد حساس"[20] وطريق الباحث خلاله طويل وشاق يتطلب الصبر والعزم على الاستمرار.

**–الإبداع:** "ويقصد به تلك القدرات الذهنية العالية التي يتمكن الشخص بواسطتها من مد المجتمع الذي يعيش فيه بأفكار متميزة" وخلاقة، تحدث التغيير الايجابي في جانب من جوانب الحياة البشرية، فالبحث الذي لا تبرز فيه شخصية الباحث يكون مجرد تكرار وإضاعة للجهد والمال والوقت، ولن تتاح له هذه السمة إلا بقوة الملاحظة وصفاء الذهن، والابتعاد عن صخب الحياة ومشاكلها.

**5/ العوامل المؤثرة على جودة البحوث العلمية:**

يتأثر البحث العلمي من كونه ظاهرة اجتماعية بمجموعة عوامل مترابطة، تعمل بصورة مستمرة على الدفع به إما نحو التطور والازدهار، وإما نحو التقهقر والتراجع، ويمكن أن نختصرها في النقاط الآتية:

**– العوامل السياسية:** ربما يشكل الوضع السياسي في أي بلد من البلدان العامل الأهم في تحقيق التقدم العلمي والمعرفي، وقد ارتبطت مصائر المجتمعات على مر العصور بالقرارات السياسية لأصحاب السلطة أكثر من ارتباطها بأي من الشؤون الاجتماعية والثقافية...، وحال البحث العلمي يرتبط أشد ارتباطا بما يقدمه النظام السياسي من دعم حقيقي لمراكز العلم والتعليم، وان زيادة الاهتمام لدى الطبقة الحاكمة بالعلم يقوي من عزيمة المتعلمين والباحثين ويجعلهم أكثر إقبالا على خوض غمار البحث العلمي بكل جد وتفانٍ، ويظهر تأثير طبيعة النظام السياسي على المعرفة بصورة جلية حين نقارن بين ما حدث في الدول المتقدمة ونظيرتها المتخلفة، حيث تسمح الدول المتقدمة بحرية التفكير وروح المبادرة.

**–العوامل الاقتصادية:** يشكل المورد المادي أحد ركائز البحوث العلمية الجادة، خاصة تلك البحوث المعمقة، والتي تتم على مستويات واسعة، فهي تحتاج دون شك إلى مصادر مالية معتبرة لإتمام إجراءاتها؛ غير أننا لا نرى أن العوامل الاقتصادية ذات أثر بالغٍ على مستوى البحوث الصغيرة، التي يمكن أن تعوض إرادة الباحثين وعزيمتهم وإحساسهم

المسؤولية نقص الموارد المالية، ثم إن البحث العلمي هو أصلا وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية بكل أبعادها وفي مختلف مجالاتها، وبالتالي على الباحثين أن يبذلوا ما بوسعهم لانجاز بحوث قيمة تساعد في تحقيق التنمية المحلية على الأقل.

**– العوامل الاجتماعية والثقافية:** وهنا تكون قيمة العلم وتقدير أهل العلم في الأوساط الاجتماعية ذات أثر بليغ في جودة المعرفة العلمية وتقدمها، فأحوال الأفراد الاجتماعية تؤثر في موقفهم من المعارف والعلوم والعملية التعليمية ككل، وقد تحدث ابن خلدون عن هذا الأمر حيث يقول:"فمتى فضلت أعمال أهل العمران عن معاشهم انصرفت إلى ما وراء المعاش من التصرف في خاصية الإنسان وهي العلوم والصنائع" [21] ، وهو بذلك يذهب إلى أن سوء الظروف الاجتماعية لا يسمح باتجاه الناس نحو الاهتمام بالعلم ولا بأهله

ومن بين الأبعاد الثقافية المؤثرة على جودة البحوث العلمية، ذلك التأثر الواضح بالفكر الغربي، حيث يكثر الاعتماد على كل ما يكتبه الغرب، ورغم التقدم العلمي والتقني الذي وصل إليه هؤلاء إلا أن في نظرياتهم وأفكارهم ما وجب الوقوف عنده بروح التفحص والتدقيق، لمعرفة ما يؤخذ منه وما يُرد، وقد أدى هذا الانبهار بحضارة الغرب إلى غياب روح الإبداع لدى معظم الباحثين العرب عمومًا والجزائريين خصوصًا، والنتيجة غياب بحوث علمية تمتاز بالأصالة والإبداع، وهذا يرجع في أحد أسبابه إلى طبيعة ما تلقوه أولئك الباحثين في بعض المؤسسات التعليمية.

## 6/ مواضع القصور في الدراسات العلمية ( رسائل الدكتوراه).

بعد القراءة النقدية التي قام بها الباحثان لرسائل الدكتوراه المختلفة رصدا حملة من مواطن القصور في مختلف مراحل انجاز هذه الأعمال العلمية، والتي كشفت عن جوانب تقصير عريضة من قبل أصحاب هذه المذكرات الأكاديمية التي تجعلهم يتحملون جزء غير يسير من المسؤولية في انخفاض جودة أعمالهم ويتقاسمونها مع المشرفين الذين سمحوا بها

أو غفلوا عنها، وفيما يلي أهم مواضع التقصير ونقاط الضعف التي جرى تناولها حسب الأقسام الآتية:

أ/ القسم الأول اشتمل على عنوان البحث ومشكلة الدراسة ومتعلقاتها.

ب/القسم الثاني فقد تضمن الأسس النظرية والدراسات السابقة.

ج/ القسم الثالث الذي احتوى منهج البحث وإجراءات المعالجة الميدانية.

د/ القسم الرابع الذي جرى التطرق فيه إلى عرض النتائج ومناقشتها، وإيراد المعالجات والخلاصات.

**–عنوان الدراسة ومشكلة البحث ومتعلقاتها:**

إن اختيار عنوان مناسب يدل على موضوع البحث ويعد من الأمور المطلوبة في البحوث العلمية وينبغي أن يتوفر فيه الاختصار والوضوح، كما يجب أن يعكس موضوع البحث بدقة وبعدد قليل من الألفاظ.

**جدول رقم( 1): يوضح توزيع أطروحات الدكتوراه حسب درجة وضوح العناوين ومستوى دقتها.**

| العنـــــــاويـــــــن | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| درجة الوضوح والاختصار | | | | مستوى الدقة | | | |
| واضح ومختصر | | غير واضح ولا مختصر | | دقيق | | غير دقيق | |
| ت | % | ت | % | ت | % | ت | % |
| 20 | 62,50 | 12 | 37,50 | 20 | 62,50 | 12 | 37,50 |

تبين من خلال هذا الجدول أن أغلبية المذكرات تحمل أسماء تتوفر فيها عناصر الوضوح والاختصار والدقة، وذلك بنسبة 62,50 % من مجموعها، بينما وجدت نسبة 37,50 % منها ذات عناوين غامضة وتحمل معاني غير دقيقة بحيث لا تعبر على جوهر الموضوع المدروس، ويحتاج قارئها إلى تصفحها حتى يتبين له المقصود الحقيقي من وراء العنوان؛ فمنها عناوين ذات معاني واسعة جدا وفضفاضة مثل "الصحافة المكتوبة"،

"نواب الإدارة الاستعمارية"...وغيرها، ولا يخفى على أهل العلم أهمية ضبط عناوين البحوث العلمية وتدقيقها وتوضيح صياغتها للقراءة عموما، وللدارسين بخاصة لتسهيل وصولهم إلى مآربهم منها، وعموما فان معظم العناوين مضبوطة الصياغة ودقيقة المعاني وواضحة المقصد.

**أولا: مشكلة الدراسة ومتعلقاتها:**

**جدول رقم ( 2): يوضح توزيع أطروحات الدكتوراه حسب درجة وضوح أبعاد مشكلاتها وفرضياتها وتساؤلاته**

| البناء والأبعاد | | | | التساؤلات | | | | الفرضيات | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البناء | | الأبعاد | | وضوح الصياغة | | التوافق مع أبعاد الموضوع | | الدقة والوضوح | | الانسجام مع الأبعاد | |
| منطقي | غير منطقي | محددة | غير محددة | واضحة | غير واضحة | متوافقة | غير متوافقة | متوفرة | غير متوفرة | منسجمة | غير منسجمة |
| ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % |
| 10 | 31.25 | 10 | 31.25 | 17 | 53.13 | 13 | 40.62 | 19 | 59.38 | 4 | 21.05 |
| 22 | 68.75 | 22 | 68.75 | 15 | 46.87 | 19 | 59.38 | 13 | 40.62 | 15 | 78.95 |

يتضح من الجدول السابق بأن أغلبية المشكلات التي درست من طرف هؤلاء الأساتذة تفتقد إلى البناء المنطقي من حيث صياغة الأفكار العلمية وترتيب المعلومات المتوفرة حول الظاهرة سواء كانت تتعلق بها بشكل مباشر أو غير مباشر بحيث يتم مناقشتها وتقديمها إلى جانب مساءلة مختلف الاتجاهات النظرية والعلمية المرتبطة بالمشكلة

المدروسة، ثم تنظم هذه المناقشات والمساءلات الفكرية والمعرفية حول الموضوع المبحوث من العام إلى الخاص، وتبرز فيها أبعاد المشكلة وتحدد بوضوح لتوجه مسار البحث وتفريعاته المسلكية. إذ وجدنا أن نسبة 69,75% من المشكلات قد بنيت بشكل غير منطقي وذات أبعاد غير محددة، بل إن منها ما يورد الكلام بشكل مسلم به وكأنه لا يقبل الجدل، ومنها ما صيغت بصورة مقتضبة جدا وغيرها بني بطريقة مطولة ضاعت معها معالم المشكلة ووجوهها المراد بحثها. غير أن جزء من مشكلات هذه الأطروحات يتوفر فيه البناء المنطقي ويشتمل على الأبعاد الأساسية التي تقوم عليها مشكلة البحث، وقد بلغت نسبتها 31,25%، ويدل ذلك على وعي أصحابها بضرورة تنظيم المعلومات النظرية والمعطيات الملموسة، وعرضها بشكل متسلسل يخدم أهداف الدراسة، ويجلي أبعاد المشكلة مما تسمح باستكمال المراحل اللازمة لبحثها، واستخلاص النتائج المرتبطة بها.

**ثانيا: تساؤلات الدراسة:**

تعرض الباحثان لهذه الجزئية من حيث وضوح الصياغة وبساطتها، ومن ناحية توافق تساؤلات البحث مع أبعاد الموضوع وتعبيرها عنها. فقد بلغت نسبة الأسئلة الواضحة الصياغة والبسيطة التركيب 53,13% إلا أن نسبة 40,62% منها فقط كانت منسجمة مع وجوه المشكلة المبحوثة، بينما نسبة أسئلة البحث التي يشوبها الغموض والتعقيد من ناحية الصياغة فقد بلغت نسبتها 46,87%. وقدرت نسبة الأبحاث التي لم تنسجم أسئلتها مع جوانب المشكلة المدروسة ولم تعبر عنها بالصورة اللازمة 59,38%، وهذا الخلل اثر فعلا على منحى البحث وحاد به عن الأهداف المسطرة مما خفض من جودة تلك الأبحاث وقيمتها المنتظرة.

**ثالثا: فرضيات الدراسة:**

عالج الباحثان في هذه النقطة مسألة دقة الفرضيات ومستوى توافقها مع أبعاد موضوع البحث وأهدافه.

وقبل تحليل النسب الخاصة بذلك فقد وجدنا 19 أطروحة من 32 اعتمدت على الفرضيات لتوجيه التصميم الإجرائي للبحث ومعالجة بياناته حيث اكتفت الأبحاث الأخرى بالتساؤلات وهذه المسألة في الحقيقة ترتبط بطبيعة الموضوع المدروس وأهدافه وإجراءاته المنهجية، وأسفر بحثنا على وجود نسبة 26,32% من هذه الأعمال ( 19 أطروحة ) فقط تميزت فرضياتها بالدقة المطلوبة والوضوح الكافي الذي يسمح للباحثين في المراحل اللاحقة من انجاز دراساتهم بتحديد المؤشرات الحقيقية المتصلة بكل بعد من أبعاد الموضوع وجمع البيانات اللازمة للإجابة على السؤال المرتبط به، واختيار الفرضية المشتقة منه. في حين 73,68% من الدراسات افتقدت فرضياتها إلى هذه الدقة اللازمة والى الوضوح المطلوب في مثل هذا المستوى من البحث العلمي، مما أحدث خللا جليا في المراحل الإجرائية والتصميمات المعتمدة للحصول على المعلومة الميدانية، وانتقص بذلك من قيمة هذه الأعمال العلمية، وزاد من مستوى المشكوكية في نتائجها.

أما عن مطابقة تلك الفرضيات لأبعاد موضوع البحث وتساؤلاته وفرضياته؛ فان المتفحص لهذه الأبحاث وغيرها يتبين له التقصير في هذا الجانب وغفلة الباحثين الكبيرة عن هذا الارتباط الوثيق بين هذه الحلقات المتصلة، وقد بلغت نسبة الأبحاث التي عالجناها والتي راعت هذا الاتفاق بين فرضيات الدراسة وأبعادها وتساؤلاتها وأهدافها 21,05%، بينما خلت 78,95% من تلك الأطروحات من هذا الانسجام الضروري الذي أفضى إلى قصور بالغ على مستوى المناحي الإجرائية والنتائج المحققة من هذه الأبحاث مما يعرض مستوى الموثوقية في نتائج هذه الأعمال وما قدمته من اقتراحات لمعالجة المشكلات إلى الاهتزاز والضعف.

**رابعا: أهمية الموضوع وأهدافه:**

في هذا الجانب تفحصنا مسائل وضوح الغايات المرسومة لأبحاث الدكتوراه، ومظاهر الأهمية من دراسة الموضوعات المقدمة لنيل هذه الدرجة، ومدى تمييز الأهداف عن الأهمية ومستوى انسجامها مع أبعاد الموضوع المدروس، وتساؤلاته، وفرضياته. والجدول الآتي يبين ذلك:

**جدول رقم (3): يوضح توزيع أطروحات الدكتوراه حسب أهمية الموضوع وأهدافه**

| الأهمية | | | | الأهداف | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مستوى الوضوح | | | | تميزها عن الأهداف | | | | مستوى الوضوح | | | |
| واضحة | | غير واضحة | | مميزة | | غير مميزة | | واضحة | | غير واضحة | |
| ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % |
| 16 | 50 | 16 | 50 | 18 | 56,25 | 14 | 43,75 | 17 | 53,13 | 15 | 46,87 |

| الأهداف | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مطابقتها لأبعاد الموضوع وتساؤلاته | | | | مستوى الوضوح | | | |
| متطابقة | | غير متطابقة | | واضحة | | غير واضحة | |
| ت | % | ت | % | ت | % | ت | % |
| 16 | 50 | 16 | 50 | 17 | 53,13 | 15 | 46,87 |

من خلال قراءة هذا الجدول يبدو أن مستوى وضوح أهمية المشكلات المدروسة والفوائد المحصلة من دراستها جلية بنسبة 50%، وغير جلية بنسبة 50% أيضا، إذ هناك من أصاب في إبراز الفائدة والعوائد العلمية والمعرفية، وكذا العملية من جراء بحث موضوعه، بينما اخفق نصف الباحثين في توضيح مواضع أهمية دراسته، كما يلاحظ من الجدول أن جل هذه الأعمال قد وفق في تمييز أهمية بحثه عن الأهداف المراد تحقيقها من الدراسة، وذلك بنسبة 56,25% في حين اخلط 43,75% من هؤلاء الدارسين بين أهداف بحث موضوعاته والأهداف التي يسعوا إلى تحقيقها، وهذا ينم عن ضعف كبير في التحكم في مفاصل البحث. مما خفض من مردودية أعمالهم واضعف مستوى الثقة في نتائجها.

أما عن الأهداف فيتبين من الجدول أن 53,13% منها كانت محددة بوضوح وساعدت أصحابها على التقدم السليم في انجاز الدراسة، بينما 46,87% منها كانت غامضة وغير جلية مما جعل أصحابها يتخبطون في تحليل بياناتهم واستخلاص نواتج أبحاثهم. كما أن مستوى مطابقة هذه الأهداف لأبعاد المشكلة المبحوثة وتساؤلاتها وفرضياتها كان متوفرا بنسبة 50% في الأطروحات المفحوصة، بينما لم يكن كذلك في 50% منها، وهو ما يدل على الضعف الحاد لكثير من الباحثين في قدرتهم على التحكم في زمام خطة الدراسة وتدني مستوى وعيهم وإدراكهم لأهمية الانسجام بين أبعاد موضوع الدراسة وتساؤلاتها وفرضياتها، وبين الأهداف المسطرة من وراء البحث، فإدراك هذا التناغم يضفي طابع الجدية ويزيد من مستوى جودة الدراسة وخلوه يفضي إلى عكس ذلك.

**– الأسس النظرية والدراسات السابقة:**

تطرقنا في هذا القسم إلى المفاهيم الأساسية المعتمدة في الأطروحات من حيث المناقشة وطريقة إيرادها وكذلك تعرضنا إلى الدراسات السابقة ومدى الاستفادة منها،إلى جانب تفحص المقاربة المستخدمة في البحث، ومدى وظيفيتها للموضوع وأهدافه.

والجدول الآتي يوضح هذه المسائل:

**جدول رقم ( 4): يوضح توزيع الأطروحات حسب مفاهيم البحث والدراسات السابقة**

| المفاهيم | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عرضها في السياق | | | | مناقشتها | | | |
| محققة | | غير محققة | | محققة | | غير محققة | |
| ت | % | ت | % | ت | % | ت | % |
| 16 | 50 | 16 | 50 | 15 | 46,87 | 17 | 53,13 |

**أولا: المفاهيم:** من مستلزمات البحث العلمي بناء المفاهيم الأساسية للدراسة التي يتضح من خلالها

مقاصد الباحث حتى يتسنى للقارئ فهم المعاني الكامنة في الصياغة الاصطلاحية، وحتى تدرك حقيقة هذه المفاهيم لابد من عرضها في سياقاتها التي نشأت فيها، لأن المفهوم يرتبط ارتباطا وثيقا بجذوره الاجتماعية والتاريخية والنفسية والدلالية اللغوية التي تحيط به، ويتضح من الجدول أعلاه أن 50% من الأطروحات اجتهد أصحابها في غرس مفاهيم دراساتهم في سياقاتها البيئية والاجتماعية والسياسية والتاريخية التي نشأت فيها، مما يجلي الغموض المحيط بها ويبرز القصد والمعنى المتعلق بها ويميزها عن غيرها، كما بين ذلك حقلها الدلالي وشبكة المفاهيم القريبة منها؛ بيد أن 50% منهم لم يورد مفاهيم بحثه في سياقاتها بل قاموا ببترها واقتطاعها من جذورها واختزالها مما يمنع من الإحاطة بمعانيها المقصودة دون غيرها. فالتعريفات المختلفة المنفصلة عن جذورها يزيد من حيرة القارئ ومن نسبية مفاهيمه وتعدد معانيها، ومما يزيد من تعقيد مسألة مفاهيم البحث عدم مناقشتها وتبيين مواطن قصور التعريفات التي تورد لها، وقد أظهرت نتائج الجدول السابق أن نسبة 53,13% من الدارسين لم يناقشوا التعريفات المختلفة التي جمعوها بخصوص مفاهيم بحوثهم واكتفوا بتصفيفها ورصفها في جزئية معزولة من الدراسة تسمى زعما " بتحديد المفاهيم" وقاموا بعدها بتحديد مفاهيم إجرائية لمصطلحات بحثهم دون أدنى إلمام بقواعد صياغة وبناء المصطلحات والمفاهيم التي أفنى أهل المجامع اللغوية والعلمية أعمارهم وقواهم في استنباطها وتحريرها بما يساعد الباحثين في تدقيق مفاهيمهم العلمية وشحنها بمقاصد واضحة تسهل عملية فهمها واستيعابها، وتزيل الغموض والتعقيد عنها، حيث لم يتوفر ذلك إلا في 46,87% من الدراسات التي يدرك أصحابها دور المناقشة الرصينة للمفاهيم والتعريفات المختلفة في رفع مستوى جودة أعمالهم وتحقيق الاستفادة الفعلية منها.

**ثانيا: الدراسات السابقة:**

إن الاطلاع على أعمال الباحثين السابقين يُمَكن الدارس من الوقوف على ما حققته الأبحاث العلمية من انجازات في دراسة المشكلات المتصلة بموضوع البحث أو بشيء من جزئياته، إلى جانب التعرف على مواطن قصورها ونقاط ضعفها، وما أغفلته من جوانب. كما يتيح للباحثين رصد أهم الصعوبات التي واجهت السابقين وبذلك يتمكن الباحث من الاستفادة القصوى من تلك الدراسات وتوظيف ايجابياتها وتجاوز سلبياتها وتلافي الصعوبات التي واجهتها والوعي بها؛ مما يساعد على تقديم الإضافة الجديدة وتغطية جوانب القصور ومواطن الضعف. ويتطلب هذا من الباحث مراجعة نقدية متفحصة لسبر أغوار تلك الدراسات وتجتني ثمراتها وتجبر نقائصها وتحليلها، وقد بينت نتائج الجدول أعلاه أن هناك 32,25% من أبحاث الدكتوراه قد قام أصحابها بمراجعة الدراسات السابقة مراجعة نقدية متفحصة ساعدت على الاستفادة منها وتوظيفها توظيفا سليما أثرى بحوث الدكتوراه المنجزة، بينما أغلبية الدارسين بنسبة 67,75% لم يقوموا بالمراجعة النقدية اللازمة، واكتفوا بالعروض الببليوغرافية السطحية، حتى أن منهم من اخذ هذه الدراسات عن باحثين ورسائل جامعية سابقة ولم يبذل حتى الجهد للوصول إلى تلك الدراسات؛ بل وافرد لها جزءا جامدا منسيا في ثنايا المذكرة، وقد بين أصحاب الأطروحات التي راجعت الأبحاث السابقة بصورة نقدية ( 32,25% من الباحثين ) وجه الاستفادة من تلك الأبحاث، حيث ذكروا أين تم استثمار نتائجها والمواضع التي خدمت فيها خطة الباحث مما يدل على أمانة هؤلاء الباحثين وذكائهم البحثي الذي جعلهم يقتنصون عوائد السابقين، في حين 67,75% افتقدت رسائلهم هذه الميزة وعزت عنهم. مما ساهم في تدني مستوى جودة الرسائل الأكاديمية العليا في جامعات البلاد. والشأن ذاته بالنسبة لتوضيح القيمة المضافة الجديدة من دراسة موضوع الدكتوراه فبما أن الأغلبية كما بينا سابقا لم يراجعوا الأبحاث السابقة مراجعة ناقدة، ولم يبينوا وجه الاستفادة منها فقد خلت أبحاثهم من توضيح الإضافة الجديدة من أطروحاتهم لأنهم لا

يعلمون أين وصل غيرهم حتى يضيفوا عليه؟! لذلك كانت نسبة 61,29% من رسائل الدكتوراه خالية من توضيح الإضافة الجديدة، وظهرت هذه الإضافة فقط في 38,71% وهي نسبة ضعيفة تدل على انخفاض منتوج أبحاث جامعتنا للأسف الشديد.

**ثالثا:المقاربة النظرية:**

**جدول رقم (5) يوضح توزيع الأطروحات حسب فصولها النظرية ومقاربتها**

| المقاربة النظرية | | | | | | الفصول النظرية | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| غائبة | | موجودة ووظيفية | | غير موجودة وغير وظيفية | | حشو وإطناب | | وظيفية | | غير وظيفية | |
| ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % |
| 14 | 43,75 | 7 | 21,87 | 11 | 34,38 | 21 | 65,63 | 6 | 18,75 | 5 | 15,62 |

لا يخفى على أولي العلم أهمية الانطلاق من مقاربة نظرية واضحة يستند إليها الباحث سواء في أطره النظرية أو في اشتقاق منهج بحثه وأدواته المسلكية ويعود إليها في تحليلاته لبيانات تحقيقاته الميدانية ويستلهم منها اهم مفاهيمه ومقولاته الأساسية غير أن نتائج بحثنا أسفرت كما هو مبين بالجدول أن 43,75% من أطروحات الدكتوراه لم يعتمد أصحابها على مقاربات نظرية البتة، ولا ندري أهذا راجع لعدم علمهم بأهمية ذلك ام تعمدوا الأمر؟ فان كانت الأولى فتلك طامة وان كانت الثانية فتلك طامة اكبر، خاصة أن بحوثهم أكاديمية وليست إجرائية ضيقة.

أما عن الرسائل التي استندت إلى مقاربات نظرية فنسبتها كانت 56,25 %، إلا أن 21,87% من تلك الدراسات لم توظف تلك المقاربات بالصورة المطلوبة التي تحدثنا

عنها آنفا واقتصرت نسبة أبحاث الدكتوراه التي وظفت مقارباتها بالشكل اللازم على 34,38% مما يشير إلى الضعف الحاد في هذا المستوى الدقيق من العمل البحثي.

**رابعا: الفصول النظرية:**

معظم أطروحات الدكتوراه التي قمنا بتفحصها اشتملت على كم هائل من المعلومات التراثية القابعة في بطون الكتب ومواقع الانترنت، فتميزت رسائلهم بشحن ضخم وحشو عريض لمعلومات يمكن الوصول إليها بسهولة ولا داعي لنقلها. وكان يمكن الاستغناء عن ملئ الأطروحات بها دون الإخلال بمضامينها، فبلغت نسبة رسائل الدكتوراه المشحونة بتراث نظري كبير لا طائل تحته ولا فائدة منه 65,63% وقد كان من بينها فقط 18,75% نسبة الأطروحات التي شكلت فصولها النظرية حلقة داعمة لسلسلة حلقات موضوعات الدكتوراه المنجزة، في حين بلغت نسبة 15,62 % كانت مبتذلة ومقحمة في ثنايا أعمالهم إقحاما ليست له صلة بمجريات الأطروحة لا من الناحية التطبيقية ولا النظرية. وهذا ما يزيد في رأي الباحثين من عمق أزمة الإنتاج العلمي الأكاديمي عندنا.

**–إجراءات المعالجة المنهجية للدراسة**

**جدول رقم: (6) يوضح توزيع الأطروحات حسب إجراءات المعالجة المنهجية.**

| منهج البحث وأدواته | | | | | | حدود الدراسة | | | | | | أساليب تحليل المعلومات | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| منهج الدراسة | | | | أدوات الدراسة | | | | الحدود الزمنية | | | | الحدود البشرية | | | |
| مناسب | | غير مناسب | | منسجمة | | غير منسجمة | | مضبوطة | | غير مضبوطة | | واضحة | | غير واضحة | | ملائمة | | غير ملائمة | |
| ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % |
| 20 | 62,50 | 12 | 37,50 | 18 | 56,25 | 14 | 43,75 | 8 | 25 | 24 | 75 | 20 | 62,50 | 12 | 37,50 | 13 | 40,62 | 19 | 59,38 |

**أولا: منهج البحث وأدوات الدراسة:**

بما أن المنهج هو فن التنظيم السليم لسلسلة الأفكار والمعلومات المتعددة بغرض الكشف عن الحقيقة أو البرهنة عليها، فان اختيار منهج الدراسة يجب أن يتناسب مع طبيعة المشكلة المدروسة ومع الأهداف المرجوة من بحثها، كما ينبغي أن يكون ملائما لأسئلة الدراسة وفرضياتها ولأساليب جمع البيانات وتحليلها، وإغفال هذه اللازمة يؤدي

إلى خلل عميق في دراسة موضوع البحث، وفي النتائج التي يحققها. وفيما يخص بحثنا هذا فقد أصاب 62,50% من أصحاب أطروحات الدكتوراه في اعتماد المنهج الملائم للدراسة واخفق 37,50% منهم في اختيار المنهج المناسب لطبيعة دراستهم وأهدافها فنجد من يستخدم المنهج الوصفي وعنوان بحثه " اثر السياسة الإخبارية على أداء المؤسسة الصحافية " _دراسة وصفية_ في حين أن المنهج المناسب لدراسة موضوعات الأثر هو المنهج التجريبي، كما أن هناك دراسات أخرى تبحث في الانعكاسات والتأثير ويفترض أنها تستخدم المنهج شبه التجريبي المناسب لذلك، إلا أنها استخدمت منهج الوصف كما يدعي أصحابها مثل موضوع: الأحياء العشوائية وانعكاساتها على التنشئة الاجتماعية وموضوع: الاستقرار الاجتماعي للأستاذ وتأثيره على الأداء الوظيفي، وكذلك موضوع: الصراع التنظيمي وانعكاساته على المؤسسة ... ولا يخفى على أهل الاختصاص أن ذلك يؤدي إلى اختيار أدوات جمع المعلومات بصورة خاطئة ويتضح ذلك من نسبة الأطروحات التي كانت فيها أدوات البحث غير منسجمة مع طبيعة الدراسة وأهدافها ومنهجها 43,75% فهناك أبحاث تحتاج إلى اختبارات ومقاييس كالتي تبحث في الأثر أو الاتجاهات فنجد أصحابها استخدموا الاستبيانات ... ونحو ذلك بيد أن 56,25% وُفقوا في انتقاء الأدوات الملائمة لدراساتهم، والملاحظ أيضا في هذه النقطة أن كثير من الباحثين يشير إلى انه استخدم إلى جانب الاستبانة الملاحظة والمقابلة ولا نجد إذا تصفحنا الدراسات أي اثر لذلك، كما وانهم لم يعتمدوا على شبكة ملاحظة ولا دليل مقابلة؟! وهذا ما يطرح مسألة ما جدوى الإكثار من الكلام حول أدوات لم تستعمل أصلا في الدراسة؟

**ثانيا: حدود الدراسة:**

إن التوصيف الدقيق للمراحل الزمنية التي جرت فيها الدراسة يضع حدودا واضحة أمام القراء والباحثين واللاحقين تمكنهم من فهم أفضل لما يريدون ان يُقدموا عليه من

أبحاث تستند إلى أبحاث السابقين وذلك من خلال إحاطتهم بالظروف الزمنية التي أنجزت فيها تلك الأعمال. غير أن جل الأبحاث التي تفحصناها 75% لم تكن حدودها الزمنية مضبوطة بل غامضة وموصوفة بعبارات فضفاضة مثل: استغرقت المرحلة الأولى من البحث عدة سنوات ودامت الفترة الميدانية عدة شهور... وما شابه ذلك، كما استغرق بعضها زمنا طويلا مثل دكتوراه " تطبيقات معايير تنظيم وتجهيز المعلومات بالمكتبات الجامعية التي استغرقت زمنها الميداني ثمان سنوات! دُرس خلالها 23 عون مكتبة؟ وهذا يدل على طول الفترات التي استغرقتها هذه الأعمال التي يعتبر معظمها متأخر عن المدى الزمني المحدد لإنجاز مثل هذه الأطروحات لأسباب عديدة منها ما يرجع إلى تكاسل ولا مبالاة الباحثين ومنها ما هو موضوعي يعود لأسباب اجتماعية ومادية ونفسية وبيداغوجية ليس هذا موضع ذكرها. بينما استطاعت ثلة قليلة من أصحاب الأطروحات 25% من التحديد البين لحدود دراستهم الزمنية.

أما الحدود البشرية للدراسة ( مجتمع الدراسة وعينة البحث) فقد تمكن62,50 % من الدارسين من تحقيق الاختيار الصائب لعينة بحثهم وتصميمها بما يخدم أهداف البحث وطرق تحليل المعلومات بينما جانَب 37,50% الصواب في انتقاء عينات بحثهم، فقد رصدنا دراسات ذات أهداف كبيرة وتبحث في موضوعات ضخمة وقد قامت على عينات صغيرة جدا؟!مثل دكتوراه " دور المعلومات العلمية والتقنية في دعم التكوين والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية بلغت نسبة حجم العينة 2% من مجتمع الدراسة، كما ان " دكتوراه الاتصال الأسري في ظل التكنولوجيات الحديثة استخدمت عينة حجمها 100 أسرة من مجتمع حجمه 150000 أسرة؟!

وكما هو معلوم عند أهل الإحصاء والمنهجية أن اعتماد مثل هذه العينات التي تقل عن 25 مفردة تعطي نتائج مضللة وغير صادقة ولا يمكن أن تبنى عليها قراءات سليمة .

**ثالثا: أساليب تحليل المعلومات:**

يعتبر اختيار الأسلوب الملائم لتحليل بيانات البحوث العلمية مهارة نادرة لدى كثير من الباحثين في مختلف المستويات الأكاديمية على الرغم من أهمية ذلك في معالجة المعطيات وتحليلها وفي اختبار الفرضيات والإجابة على تساؤلات الدراسة، فهناك من الدراسات ما تناسبها الأساليب الكيفية وهناك ما تناسبها الأساليب الكمية، وتختلف هذه الأساليب بين الوصفية والاستدلالية. إلا أن هناك من لا نفرق بين هذه الأساليب وشروط استخدامها. ونتائج الجدول تؤكد ذلك حيث وجدنا 59,38% من الأطروحات استعملت أساليب لا تناسب طبيعة الدراسة وأهدافها وإجراءاتها المنهجية وأدواتها، بينما 40,62% منها فقط من تمكن أصحابها من اختيار الأسلوب المناسب لمعالجة بيانات دراساتهم، ومعلوم أن دراسات العلاقة لا بد لها من معاملات الارتباط، كما أن الدراسات القائمة على المسح الشامل للمجتمع تناسبها الأساليب الوصفية فقط، في حين الدراسات التجريبية تناسبها الاختبارات الاستدلالية، وهكذا كل نوع من الدراسات وكل تصميم إجرائي معين يتطلب أساليب محددة. لذلك ينبغي لتجويد نتائج وإجراءات دراساتنا لابد من إتقان مهارة انتقاء الأسلوب الملائم للدراسة.

**–عرض نتائج الدراسات ومناقشتها:**

**جدول رقم (7): يوضح طريقة عرض نتائج الأطروحات ومستوى جودة تحليلها**

| عرض نتائج الدراسات | | | | مستوى جودة تحليل النتائج | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نتائج جديدة | | نتائج سطحية ومبتذلة | | سطحية | | مقبولة | | عميقة | |
| ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % |
| 11 | 34,37 | 21 | 65,63 | 20 | 62,50 | 6 | 18,75 | 6 | 18,75 |

يتبين من الجدول أن اغلب الأطروحات كانت النتائج التي قدمتها سطحية ومبتذلة حيث بلغت نسبتها 65,63% وهو ما ينم عن الضعف الحاد لأصحاب هذه الأطروحات في تقديم نتائج جيدة لدراساتهم وهو تحصيل حاصل بالنظر إلى الخلل الكبير

الذي ميز هذه الأعمال في مختلف مراحل الدراسة والتي تحدثنا عنه سابقا في حين بلغت نسبة الأطروحات التي حملت نتائج جديدة ومميزة 34,37% وهذا راجع لتحكم هؤلاء في مختلف حلقات خطط أبحاثهم ومقدرتهم القوية على ضبط جميع مراحل دراستهم وتدقيقها، ومهارتهم البارزة في اختيار المعالجات المناسبة لبياناتهم الميدانية والنظرية.

أما عن جودة تحليل نتائج هذه الدراسات فقد كانت اغلبها ضعيفة وسطحية إذ بلغت 62,50% قامت معظمها على نسب مئوية وتكرارات مطلقة لم يتمكن أصحابها من النفوذ إلى عمق الظواهر المدروسة وتفسير أسبابها وإدراك ارتباطاتها بغيرها، ولا حجم اتصال أجزائها بعضها ببعض، بينما كانت نسبة كل من الأطروحات ذات التحليلات المقبولة والعميقة 18,75% وهي ترتبط بنتائج الأقسام السابقة التي تعرضنا لها، ذلك أن أحكام حلقات بداية الدراسة يؤدي بالضرورة إلى أحكام حلقات النهاية. لذلك جاءت نتائج هؤلاء جيدة التحليل وعميقة التفسير واستحقت بذلك التميز. وكان من المفترض أن تُؤخذ في اعتبار أصحاب القرار.

**7/المعوقات التي حدت من القيمة العلمية لدراسات الدكتوراه:**

يمكن إجمال هذه المعوقات حسب خبرة الباحثَين من خلال احتكاكهما الطويل بمضمار البحث العلمي بالجامعة، وحسب دراسات السابقين في النقاط الآتية:

**معوقات عا**مة:

- الضعف الحاد في عملية التمويل اللازمة للبحث العلمي، حيث ينخفض حجم المخصصات المالية إلى اقل ومن 1% من الدخل الوطني الإجمالي.
- غياب الإنفاق الخاص على البحث والتطوير من قبل أصحاب الأموال والاستثمارات.

- ضعف الاهتمام بالباحث المحلي وعدم الثقة في قدراته، إلى جانب عدم الوفاء بمختلف حاجاته للحياة الكريمة، وتأمين جو علمي خال من التعقيدات البيروقراطية والملل.
- غياب السياسات الواضحة في شؤون البحث والتطوير العلميين وارتباط البحث العلمي وخططه بالأشخاص وليس بالأجهزة والمؤسسات؛ فبمجرد تغيير الوزير أو القائمين على البحث في الوزارة تتغير السياسة البحثية، فينبغي بناء سياسة بحث علمي لا تزول بزوال الأشخاص.
- سيطرة السياسيون على المثقفون والباحثون، وضيق أفق الحرية أمام الباحثين وطوق الرقابة المحكم على الباحثين وإنتاجاتهم العلمية والفكرية ( رقابة داخلية: رقابة الباحث على قلمه وفكره، ورقابة خارجية: رقابة السلطة على الأفكار والمعلومات ).
- التوزيع اللامتكافئ للاستحقاقات المادية والاجتماعية على الباحثين والمفكرين وأصحاب الابتكارات والإبداعات.
- عدم المتابعة للبعثات والزيارات العلمية إلى الخارج رغم التكاليف الباهظة التي تتحملها الدولة
- ضعف الارتباط بين المراكز الجامعية والمخابر العلمية والمحيط الاقتصادي والاجتماعي.
- غياب الاهتمام بالكفاءات العلمية صاحبة الفكر الإبداعي والإبتكاري القادرة على التطوير وإحداث النقلة النوعية في مجال العلم والبحث والتقانة.

**معوقات خاصة:**

- الكثير من المراجع الخاصة بالمنهجية لا تحتوي على أسس منهجية علمية سليمة.
- اغلب المشرفين على الرسائل العلمية للباحثين في مختلف المستويات العليا لا يملكون مهارات في منهجية التحليل الإحصائي.

- ضعف وهشاشة التكوين في مختلف الأطوار والمواد، وفي مقدمتها مواد المنهجية والإحصاء، حيث المخرجات منخفضة جدا.
- اعتماد كثير من الباحثين وطلبة الدراسات العليا على مكاتب تقنية للتحليل الإحصائي من خلال برنامج ( SPSS) دون إدراك لأساليب المعالجة الإحصائية الصحيحة والمناسبة للبحث.
- غياب المراجعة التقويمية من قبل الهيئات العليا للتأكد من جودة المعالجات المنهجية والفنية للرسائل العلمية.
- لامبالاة بعض الباحثين وحرصهم الشديد على تحصيل الدرجات العلمية على حساب جودة أطروحاتهم، واعتقادهم أن الأعمال العلمية ( المذكرات والرسائل) مجرد تحصيل حاصل، وسعيهم الحثيث لتقديم بحوث لمجرد الحصول على الترقيات ولواحقها المادية.

**خلاصة:**

إن القيمة العلمية لأعمال الباحثين وطلبة الدراسات العليا ذات جودة منخفضة في جامعاتنا ترجع إلى غياب تحكم الكثير منهم في منهجية إجراء البحوث العلمية ولضعف تحكمهم في مهارات تنظيم وتحليل المعلومات بسبب ضعف تكوينهم وهشاشته من ناحية ولعدم الاهتمام بالتحصيل العلمي بقدر الاهتمام بالدرجات والترقيات ولواحقها المالية. ويعود كذلك لسوء المناخ العلمي والسياسي غير العابئ بالكفاءات وأصحاب المهارات والأفكار الإبداعية في البحث والتطوير إلى جانب سياج الرقابة والهيمنة المحكم على قلم المثقف والباحث الذي يحد من جرأته في كشف الحقائق وتحديد المسؤوليات. ويدفعه إلى المغادرة إلى الغرب أو الإحجام عن العمل البحثي المجدي والمنتج المفجر للطاقات والانجازات الحقيقية الملموسة.

الهوامش

[1] أحمد بدر: *أصول البحث ومناهجه*. المكتبة الاكاديمية، دون سنة نشر،ص22.

[2] خضر عبد الفتاح: *مشكلات البحث العلمي في العالم العربي*،مكتبة صلاح الحجيلان، الرياض، 1992، ص19.

[3] منذر الضامن: *أساسيات البحث العلمي* ،الإصدار 1، دار المسيرة، عمان، 2006، ص16.

[4] عبد الرحمان حللي: *المدخل إلى منهجية البحث وفن الكتابة* الطبعة الاولى، مركز نماء للبحوث والدراسات، المحرر، مكتبة مؤمن قريش، بيروت، لبنان، 2017، ص ص 23-24.

[5] *Michel Beaud: *L'art de la thèse* .paris :la découverte,2006, p19

[6] Ambroise Zagre:*Méthodologie de la recherche en sciences sociales* . )L'Harmattan. Paris,2013,p8.

[7] عبد الرحمان بدوي:*مناهج البحث العلمي*. الكويت: وكالة المطبوعات،1977، ص25

[8] رحيم يونس كرو الفراوي: *مقدمة في منهج البحث العلمي*. عمان: دار دجلة، 2008،ص43 .

[9] خضر عبد الفتاح، مرجع سابق، ص23.

[10] أحمد بدر، مرجع سابق، ص 27.

[11] *موريس أنجرس: *منهجية البحث في العلوم الانسانية* (مجموعة باحثين، المترجمون) ،دار القصبة، الجزائر،2004، ص30.

[12] خضر عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 21.

[13] ريمون كيبفي ولوك فان كوبنهود: *دليل الباحث في العلوم الاجتماعية*. (يوسف الجباعي، المترجمون)، المكتبة العصرية، بيروت ، 1997، ص30.

[14] خضر عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 22.

[15] رحيم يونس كرو الفراوي. مرجع سابق، ص67

[16] Anne Lieutaud : *.L'expérience de mutation de paradigme chez le chercheur ; Esquisse de modélisation compréhensive des processus et des enjeux à l'œuvre* . paris :Edition Connaissance et Savoir,2017.

[17] ريمون كيبفي ولوك فان كوبنهود، مرجع سابق، ص 30.

[18] موريس انجرس،مرجع سابق، ص 30.

[19] جان –بيير فارني وفليب لابورث –تورا.: *أنثولوجيا انثروبولوجيا* (الإصدار 1). (مصباح الصمد، المترجمون) بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،2004،ص5.

[20] Paul Deheuvels.: *La recherche scientifique* .paris :Presses universitaire de France,1990,p3.

[21] عبد الرحمن ابن خلدون: المقدمة، دار يعرب، القاهرة، 2004، ص 405.